

٣ - نصاب الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ، ولا يسمح
بأي عمل يمكن أن يمس ، بطريقة من الطرق ، صفتها المقدسة ،
فإذا بدا للحكومة ، في أي وقت ، أن أي مكان مقدس ، أو
مبنى أو موقفاً دينياً معيناً بحاجة إلى ترميم عاجل ، جاز للحكومة
أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم ، وإذا
لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول ، أمكن للحكومة أن تجريه
بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية .

٤ - لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس ، أو مبنى أو موقع ديني ،
كان معنى منها في تاريخ انشاء الدولة .

يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة ، يكون من
شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية
أو المواقع الدينية ، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين
أو القاطنين في موضع أقل شأناً بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة
ما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية .

٥ - يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام
دستور الدولة ، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع
الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها ، تطبق
وتحترم بصورة صحيحة ، وله أن يبت ، على أساس الحقوق
القائمة الخلافات التي قد تنشأ بين الطوائف الدينية المختلفة ،
أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن
والأبنية والمواقع . ويجب أن يلتقي الحاكم تعاوناً تاماً ، ويتمتع
بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهامه في الدولة .